الوصول إلى الحقوق القانونية، الصحة النفسية والدعم المجتمعي

نظرة بحثية تشاركية في المشكلات التي تواجه مجتمع العابرات والعابرين في لبنان

الفهرس

المقدمة ---------- 4

مونيكا بصبوص و زكريا ناصر

بناء المجتمع والمراقبة الجندرية ---------- 8

كريس معراوي

مجتمع أم شرطة جندرية؟ ---------- 10

خطاب إيجابية الجسد في المواقف النسوية ---------- 12

التوصيات والاستنتاجات ---------- 14

تطور الهوية وتقييم الهوية الجندرية في السياق اللبناني ---------- 16

رنا أعرج

ثنائية ذكر/أنثى بوصفها الحقيقة غير القابلة للجدال ---------- 17

نظريات مفهوم تطور الهوية وثنائية عابر/ معياري ---------- 18

الصحة النفسية و التشخيصات والوكالة الذاتية للجسد ---------- 18

تجسيد الجندر والتقييم النفسي في السياق اللبناني ---------- 19

الوصول إلى الرعاية الصحية النفسية ونوعيتها في لبنان ---------- 21

القانون اللبناني والأفراد الترانس ---------- 24

يمنى مخلوف و مايا دغيدي

الوضع القانوني للأفراد الترانس ---------- 26

وصول الأفراد الترانس إلى حقوقهم/ن الأساسية ---------- 27

تجريم الأفراد الترانس من دون وجه حق ---------- 27

العقبات أمام الوصول إلى العدالة ---------- 28

المعاملة في السجون ومراكز الاحتجاز ---------- 29

التوصيات الأساسية لضمان حماية حقوق الأفراد الترانس ---------- 29

المقدمة

مونيكا بصبوص و زكريا ناصر

في آذار/ مارس ٢٠٢٠ ، تآلفت مجموعة من الأشخاص ممن يحملن/ يحملون تجارب جندرية متنوعة معاً لبدء العمل على مشروع بحثي يعد الأول من نوعه، من حيث تصميمه وقيادته كلياً من قبل نساء عابرات ورجال عابرين وأفراد غير ثنائيّي الجندر عاشوا/عِشن ويعيشون/يعِشن في بيروت. تطلّع البحث إلى فهم حال وصول الأشخاص العابرين/ العابرات لخدمات معينة، مؤسسات وأنظمة محددة، تحمل أثراً مباشراً على جودة العيش والوكالة الذاتية للجسد. من خلال خلق مساحة لإنتاج تشاركي للمعرفة بين أفراد المجتمع المعني وخبراء وباحثين/ باحثات، هدفت هذه المقاربة التجريبية والقائمة على التشارك إلى رأب الصدع ما بين البحث والمجتمع المعني، إضافةً إلى إفساح المجال لمن هم/ هنّ عادة في موقع «موضوع البحث» ليصبحوا/ يصبحن مشاركين ومشاركات في إنتاج المعرفة عبر المساهمة في تحديد معالم المشكلة المطروحة.

انطلق البحث من دراسات أولية وخرائط استكشافية أجريت في لبنان في إطار تكليف مجموعة عمل «تجسُّد» في كراس أواخر عام ٢٠١٩ لباحثين وباحثات. وشملت الدراسات: بحث يمنى مخلوف - رصد الوضع القانوني للأفراد الترانس في لبنان؛ نوال رمضان - الخارطة القانونية للعمل الجنسي والصحة النفسية؛ ميشيل يزبك - مراجعة مكتبية تقييمية حول الوصول إلى موارد الغذاء والصحة العامة؛ ورنا أعرج - رصد فرص الدعم في مجال الصحة النفسية. بينما كانت الخطة الأولية تقتضي دعوة مجموعة أوسع من الباحثين/ الباحثات المجتمعيين/ات للمساهمة في المشروع، إلا أن ظهور جائحة كوفيد -١٩ قادنا إلى اتخاذ إجراءات للتخفيف من المخاطر من خلال العمل بشكل مكثف مع مجموعة أصغر وبشكل أساسي عبر الإنترنت. بين آذار/ مارس ٢٠٢٠ وأيار/ مايو ٢٠٢١، اجتمعت اللجنة التوجيهية البحثية - المكونة من سارة زين ووسام صهيب وزكريا ناصر، وبدعم من مونيكا بصبوص - بشكل منتظم لمناقشة ومساءلة وتطوير الدراسات الأولية في ضوء التجارب الفردية المعاشة حول الوصول إلى الحقوق القانونية والعدالة، موارد التغذية والصحة العامة، الصحة النفسية، والدعم المجتمعي. من خلال الجلسات غير الرسمية

وجلسات العمل الموثقة ذاتياً، تم إنتاج موجز وجمعه من قبل اللجنة التوجيهية، واستخدم كدليل أساس بني عليه تكليف بكتابة المقالات الثلاثة في هذا التقرير، بقلم رنا أعرج وكريس معراوي ويمنى مخلوف بالتعاون مع مايا دغيدي. يمكن القول على عدة أصعدة، أن هذا المشروع يعد تجربة تتطلب مستوى تجريب إضافي في منهجيات البحث وإنتاج المعرفة.

استرشد المشروع بمجموعة من المبادئ المشتركة التي وضعتها اللجنة التوجيهية تمهيداً لجلسات العمل. هدفت هذه المبادئ والقيم إلى وضع توقعات واضحة من مختلف مراحل البحث بالتزامن مع تحديد أهدافها وقيودها، مع الأخذ بعين الاعتبار آثارها المحتملة؛ للتفكير معاً بطرق الإنتاج المشترك ضمن حدود قدراتنا بدلًا من مجرد الاستخراج المستمر للبيانات؛ للتأكد من أننا ندرك العمل المركّب الذي تتضمنه العملية، وأننا ننظم مواردنا ومنهجيات عملنا وفقاً لذلك. كان على نفس القدر من الأهمية في تلك المرحلة أن نؤكّد التزامنا المتشارك بمستوى التعقيد الذي سنواجه، حيث أننا نبني اعتماداً على استقراء التجارب المختلفة والتناقضات التي تحملها عوضاً عن السعي إلى محو الاختلاف باسم توافق الآراء.وقد أدى تطبيق المنهجية إلى مساءلة افتراضات متنوعة تتعلق من ناحية بأساليب التوثيق (والتوثيق الذاتي) ومدى وصول أعضاء اللجنة التوجيهية إليها، وتتعلق من ناحية أخرى بالموضوعات التي تناولها البحث. تعلم كيفية تعديل التوقعات المرجوة والأدوات أثناء المضي قدماً، كذلك كان من الأهمية بمكان إعطاء مساحة للقضايا التي انبثقت من محادثات أفراد اللجنة التوجيهية، والبناء عليها، لا سيما عندما كان لها دور في إعادة تعريف المفاهيم والأسئلة المطروحة في الخرائط الاستكشافية الأولية. كان دور الوكالة المتمثل في إعادة صياغة الأسئلة ونقل تركيز الدراسة بدلًا من مجرد تقديم إجابات في صميم المقاربة التي يتبعها هذا البحث والذي اعتمد على عكس الأدوار والحدود التي يتم وضعها عادةً بين الباحث والأشخاص موضوع البحث. في حين أنه كان من الضروري للأفراد العابرين والعابرات تولّي عملية صنع القرار في هذا المشروع، لكن يجب علينا أيضاً أن ننظر إلى التحديات والصعوبات التي تصاحب عمل التوثيق الذاتي، والتي يمكن أن تكون ضريبة تزامِن التنقيب الشخصي وتصالح الشخص مع حقائق الماضي والحاضر بالتوازي مع الاضطرار إلى مواجهة الحياة اليومية ضمن بيئة متقلبة وعنيفة في بعض الأحيان.

في الرابع من آب/ أغسطس ٢٠٢٠، حمل انفجار مرفأ بيروت تداعيات مباشرة علينا كأفراد، وعلى قدراتنا كمجموعة عمل. أضحت سلامة منازلنا قسراً مزعزعة واختل فجأةً توازن صحتنا الجسدية والنفسية. في مواجهة إهمال وإفلات مؤسساتنا العامة وموظفيها من العقاب، استأنفنا العمل بعد بضعة أسابيع بتصميم منا على تأكيد حقنا في حياة كريمة على الرغم من كل محاولات التهميش وطمس احتياجات ووجود الأشخاص ذوي وذوات التجارب الجندرية والجنسية غير المعيارية. تتخذ نتائج هذا المشروع أشكالاً مختلفة، أولها سلسلة المقالات: وتقدم فيها رنا أعرج لمحة عامة عن تطور الهوية الجندرية ومأسستها في نظام الصحة النفسية بشكل عام، وبشكل أخص في السياق اللبناني من خلال التركيز على عملية تقييم النوع الاجتماعي وتأثيرها على الوكالة الذاتية للجسد؛ ينطلق كريس معراوي من المحادثات مع اللجنة التوجيهية للنظر في مفهوم المجتمع لدى الأفراد ذوي/ ذوات الهويات الجنسية غير المعيارية والتجارب الجندرية غير الثنائية، وكيف يلعب خطاب الصورة الإيجابية للجسد دوراً في ديناميات المجتمع والوصول إلى الدعم؛ في نصهما حول العقبات التي تحول دون وصول الأشخاص الترانس إلى العدالة والحقوق القانونية الأساسية في النظام القانوني اللبناني، وتبين دراسة يمنى مخلوف ومايا الدغيدي أنه وعلى الرغم من عدم ذكرهم/ن في القانون، فإن الأشخاص الترانس يتعرضون/يتعرضن بشكل غير مباشر للتجريم والتمييز.
تتوجه هذه النصوص في المقام الأول إلى الخبراء والمهنيين/ات والمؤسسات في لبنان الذين/اللواتي يشاركون/

يشاركن في إنتاج المعرفة أو توفير الخدمات للأفراد الترانس، لا سيما في مجالات الصحة النفسية والإجراءات القانونية. قد تكون المواد الحالية والمخرجات المستقبلية مفيدة بشكل مماثل للأفراد الذين/ اللاتي يواجهون/ يواجهن هذه الأنظمة والمؤسسات (المؤسسات الحكومية، مقدمي/ ات الخدمات القانونية، الطواقم الطبية والمستشفيات، والمختبرات، ومقدمي/ ات خدمات الصحة النفسية...إلخ) في طريق عملية توكيد الجنس لهم/ لهن، أو لأقرانهم/ن وحلفائهم/ن. في الوقت نفسه، تعترف جميع المقالات بالكم الهائل من العمل الذي لا يزال يتعيّن القيام به على جبهات عدة في سبيل تحسين فرص وصول مجتمع العبور إلى الحقوق القانونية والصحة النفسية والدعم المجتمعي.

بالنسبة لنا في تجشُّد – وعلى نطاق أوسع في كُرّاس – أتاح لنا هذا المشروع مساحة للتجريب العملي في منهجيات عمل البحث والتوثيق التي تخدم مجتمعاتنا وتعكس حقائقها المركّبة دون تبني لسرديات الضحية أو السرديات الرومنسية. كما أبرز المشروع الحاجة إلى بحث أوسع حول الممارسات القانونية التي يناور ضمنها الأشخاص الترانس في حياتهم/ن اليومية، بالإضافة إلى الحاجة لنظرة أكثر تمحيصاً إلى خصوصيات اللاجئين وطالبي اللجوء في لبنان. كذلك سلط البحث الضوء على الحاجة إلى توثيق التجارب مع المختصّين ومؤسسات الصحة النفسية محلياً، وتأثير العبور على الصحة النفسية في لبنان. أخيراً، نتطلع إلى مشاريع قادمة تتناول حياة العابرين والعابرات بما هو أبعد من عبورهم، وتساهم في تصوّر مستقبل أكثر أماناً للأشخاص لمجتمع العبور في لبنان وخارجه.

بناء المجتمع والمراقبة الجندرية

كريس معراوي

يتشكل رباطٌ بين الأفراد عند تعرّضهم/ن للتهميش أو الوصم، ما يؤدي إلى الشعور بالانتماء لمجتمعٍ معيّن[1].
هذا التعرّض للتهميش يشجع العديد من الأفراد الذين يمارسون نشاطًا جنسيًا غير نمطي أو يمتلكون تجارب جندريةً غير متوافقةٍ مع النوع الاجتماعي المعياري، على الاتحاد في وجه الأنظمة القانونية والطبية التي تُشيطنهم/ن أو تقصيهم/ن أو تُضفي طابعًا مرضيًا عليهم/ن. وبالرغم من الحاجة إلى التضامن بين هذه النضالات وغيرها، من المُهمّ الإشارة إلى أن الجندر والجنسانية مفهومان مُختلفان.
قد يُعرّف الجندر على أنه الطريقة التي نُدرك بها أنفسنا ونفهم أجسادنا كأنثويةٍ أو ذكرية، أو كَليهما أو خارج أيّ منهما. أما الجنسانية، فهي الانجذاب الجسدي، العاطفي و/أو الرومانسي إلى شخصٍ أو أشخاصٍ آخرين.
مع ذلك، ابتداءً من أواخر القرن التاسع عشر، ومع ظهور الطب النفسي وعلم الجنس، وُصف الأشخاص العابرون/ات جندريًّا بأنهم/ن "منحرفون جنسيًا" أو "معكوسون جنسيًا"، وهو مصطلحٌ كان يُطلق على الأفراد الذين واللواتي ينجذبون إلى أفرادٍ من الجنس نفسه. [2]هذا الخلط بين الجندر والجنسانية أُعيد إنتاجه في المجتمع الأكبر كما في مساحات العابرين/ات، وهو موروثٌ جزئيًّا عن الجهات المموّلة ووكالات التنمية التي رسّخت مصطلح "مجتمع الميم" لاختصار هويّاتٍ وتجارب جندريةٍ وجنسانيةٍ شديدة التنوّع ودمجها في بوتقةٍ واحدة.
لا توجد في لبنان أماكن ومساحاتٌ مخصّصةٌ للأشخاص العابرين/ات[3]، لذلك يجدون أنفسهم/ن غالبًا في مساحاتٍ مثليةٍ ونسوية. وعادةً ما تكون المساحات التي ينشئها الرجال المثليّون ملتقًى لبعض النساء العابرات، بينما يتردّد إلى المساحات النسوية بعض الرجال العابرين. مع ذلك، تتمتع المساحات العابرة بوجودٍ قوي على الإنترنت، سواء كانت مدونات أو مجموعات فيسبوك، وتؤدي دورًا شديد الأهمية.

1 Johansson A. , "Fat, Black and Unapologetic: Body Positive Activism Beyond White, Neoliberal Rights Discourses." *In: Alm E. et al. (eds) Pluralistic Struggles in Gender,Sexuality and Coloniality*. Palgrave Macmillan (2021)

2 Natasha Feiner, "Endocrinology, 'Transexual Agency', and the Boundaries of Medical Authority", *University of Exeter,* Archives, Vol.7 (2015)

3 Throughout the research, the word trans is used to refer to individuals who were expected to perform a certain gender role/ gender embodiment but opted for another path (whether socially or medically). It is important to note that as "Tajassod", we do not always agree on the terminology "trans" since the word as such refers to a transitional phase. Gender embodiment isn't a direct process (with a before and after) but rather it is a continuous process that concerns everyone (including cisgender individuals).

في هذا السياق[4]، حدّدنا مجموعتَي دعمٍ للمتحدثين/ات باللغة العربية على فيسبوك، يتواصل عبرها الأشخاص العابرون/ات ويتشاركون تجاربهم/ن. ومع أن المساحات المجتمعيّة المذكورة تشكل مصدر راحةٍ للبعض، فقد يكون لها أيضًا تأثيرٌ سلبي على التجسيد الجنساني.

غالبًا ما يكون مفهوم "مجتمع الميم" محلّ نزاعٍ بين الأفراد ذوي وذوات الجنسانيات والهويات الجندرية غير المعيارية وغير النمطية، إذ يشعرون أحيانًا أنه يفصلهم/ن عن المجتمع الأكبر ويفترض تشابه التجارب بين جميع أفراد «مجتمع الميم». في خلال هذا البحث الذي أجرته مجموعة عمل «تجسّد» في «كرّاس» عام ٢٠٢٠-٢٠٢١، بدا واضحًا أن مفهوم «مجتمع الميم» يختزن شعورًا متبادلاً بالإحباط والخداع. تسعى هذه الورقة إلى فهم بعض الأسباب الكامنة خلف ذلك الشعور. يتناول مفهوم المجتمع مجموعةً متنوعةً من المسائل، ما يجعل من الصّعب انتقاد جانبٍ واحدٍ منه فقط. لكننا على أيّة حال، لاحظنا أنّ المراقبة المفروضة على تجسيدات الجندر داخل مساحات مجتمعات الميم عين، تساهم بقوةٍ في توليد ذلك الشعور بالإحباط. تنطلق هذه الورقة من التجارب المُوثّقة لأعضاء اللجنة التوجيهيّة (زكريا، سارة، وسام ومونيكا) اللواتي والذين ناقشوا تجاربهم/ن في تجسيد النوع الاجتماعي، لاسيما داخل المجتمعات العابرة والنسويّة. ودارت مناقشاتٌ مفتوحةٌ ومُطوّلةٌ بشأن مواضيع عدّة مُترابطة، تضمّنت النوع الاجتماعي، والجماليّات، والطّب والسلامة العامة. وتم جمع الشهادات المكتوبة بالتوازي مع إنجاز مُراجعةٍ مكتبيّةٍ مُكثّفةٍ وشاملة. يقول زكريا: "نحنُ نعيشُ في مجتمعٍ يرفض أن ندخله". إذاً، أين يمكن للأشخاص المُهمّشين/ات في المجتمع الشعور بالانتماء والأمان؟ وإلى أيّ مدًى تُعتبر المُجتمعات الكويريّة ومجتمعات العابرين/ات آمنة؟ للإجابة على هذه الأسئلة، ننظر في كيف أنّ المساحات العابرة الافتراضية تُعيد إنتاج المعايير الجندرية النمطية. بعدها، نتفكّر في استخدام خطاب "الإيجابيّة الجسدية" في المساحات النسويّة، وكيف يُمكن أن يكون ضارًّا بالنسبة لبعض التجارب والهويات.

مجتمعٌ للعابرين/ات أم شرطةُ الجندر؟

تقول سارة: "الطريقة الوحيدة للبقاء على قيد الحياة هي البحث عن المساعدة حيث يتظاهر الناس بوجودها".

يعتمد الأشخاص العابرون/ات جندريًا بشكلٍ كبيرٍ على أفرادٍ عابرين/ات آخرين لمجرّد الحصول على الدعم المعنوي والوصول إلى المعلومات العملية، لاسيما الطبية منها. ويذكر كُلٌّ من سارة ووسام أن الأتراب والرفاق يمكن أن يكونوا مصدرًا للمعلومات الأساسية، مثل أماكن إجراء الفحوصات الطبية، وكيفية تناول الأنواع المختلفة من الهرمونات وما إلى ذلك. لكن بينما تتيح المجتمعات العابرة تبادل المعلومات الضرورية والمهمة، قد تخفي أيضًا بعض الجوانب الضارّة. يُظهر هذا البحث أن المساحات المخصّصة حصرًا للعابرين/ات تميل إلى التركيز بشكلٍ مفرطٍ على الجسد والجماليات. كما أن المعلومات التي يجري تداولها في هذه المساحات تتناول بشكلٍ واضحٍ التصوّرات النمطية للذكورة والأنوثة. يعتبر زكريا أن "في مجتمع الترانس، كل شي يتعلق بالعبور/المرور". هناك مفهومٌ شائعٌ مفاده أنه كلما كنت أكثر نمطيةً ومعياريةً كشخصٍ عابر- كأن تكون عضلاتك بارزة كرجل، أو أن تكوني نحيفة وناعمة كامرأة – زاد احترامك في المجتمع، وبالتالي بين رفاقك العابرين/ات. وتميل مجتمعات العابرين/ات، لاسيما الافتراضية منها، إلى تكرار الصور النمطية للرجولة والأنوثة، وترسيخ التوقعات غير الواقعية بشأن شكل الجسم "العابر".

يستذكر زكريا مشاهدته مراتٍ عديدةً صورًا تُمثل رجلاً عابرًا: شخصٌ بشعرٍ أنيق، وصدرٍ مصمّم جيدًا، وجسمٍ نحيفٍ بقدراتٍ بدنيةٍ تامة، إلخ.

هناك العديد من الصور الشهيرة المتداولة على الإنترنت لأجسادٍ عابرةٍ قبل وبعد التغيّرات الجسمانية. وقد تكون هذه الصور مؤذيةً لكونها توحي بوجود "قبل وبعد" في تجربة تجسيد الجندر. بمعنًى آخر، هناك توقّعٌ معينٌ من

4 The role of online groups is becoming more and more important in the light of the COVID-19 and political crisis in Lebanon. Large scale protests have erupted in Lebanon since October 2019, checkpoints are more and more present, changing the notion of safety. It is without a doubt that the pandemic also highly affected the way people organise and meet. The Beirut blast also had a huge impact on people with a trans experience since many of the bars that were welcoming and respectful had to shut their doors. Physical spaces to meet became limited and sometimes inaccessible.

الجسم العابر الذي يخضع لتحوّلاتٍ أو تغيّراتٍ محدّدة، كأن يُحقق هدفًا أو صورةً معيّنة، أو أن يبدو بشكلٍ «ملائمٍ» من أجل تحصيل الاحترام في المجتمع وفي المساحات العابرة. وتناول الحديث أيضًا القولَ الشائع الذي يُوجّه لكثيرٍ من الأشخاص العابرين/ات بأنهم/ن "ليسوا عابرين/ات بما فيه الكفاية".في مراحل مختلفة، يشعر العديد من الأفراد العابرين/ات بأنهم/ن لا ينتمون إلى مجتمع أترابهم/ن العابرين/ات، ولأنهم/ن لم يلتزموا المسار النمطي للعبور (كتناول الهرمونات ثمّ الخضوع لعملية الصدر وأخيرًا عملية الأعضاء التناسلية لتوكيد الجندر) أو لم يرغبوا بالعبور ضمن الثنائية الجندرية للرجل/المرأة.

يقول وسام: "علاقتنا بأجسادنا تختلف من يومٍ لآخر، هذا أمر يجب تطبيعه". تُشير اللجنة التوجيهية إلى أن استخدام مصطلحات "عابر/ة" و"ممتثل/ة" أو «معياري/ة»، يخلق في أحيانٍ كثيرةٍ تمييزًا مصطنعًا بين الأجساد، أي بين أفرادٍ يُفترض أنهم/ن لا يعانون من هويتهم/ن الجندرية (سيز أو ممتثل/ة جندريًّا)، وغيرهم/ن ممّن يعانونها باستمرار (العابرون/ات جندريًّا). لكن هناك الكثير من التحديات والصراعات التي تُعتبر عادةً خاصةً بتجربة العابرين/ات جندريًّا، إلا أنها تكون في الواقع مشتركةً مع أشخاصٍ من تجارب جندريةٍ مختلفة. على سبيل المثال، قد تشعر النساء السيز اللواتي يخترن الخضوع لجراحة تكبير الثدي، بالانزعاج ذاته (أو ما يسمّيه المختصّون "اضطراب الهوية") الذي تشعر به النساء العابرات. كما تطرّقت نقاشاتُ اللجنة إلى الضغوطات التي يمارسها المجتمع بشأن طول شعر الرأس وفقدانه، وكونها شائعة ومشتركة بين الرجال العابرين والممتثِلين على حد السواء. بإيجاز، إنّ الشعور بعدم الارتياح تجاه أجزاء معينةٍ من الجسم لا يعود بالضرورة لكونك عابرًا أو عابرة، بل هو مشتركٌ وشائعٌ جدًا.
يتعزّز التمييز بين الأجساد بفعل الخطاب الطبي السائد المتجذّر في مفاهيم جامدة وثنائية عن الجندر والهوية، حيث اضطراب الهوية الجندرية والمعاناة شرطَان أساسيّان لاعتبار الشخص عابرًا[5]. تقول سارة بتهكّم: "إنّ درجة معاناتك مع جسدك تحدّد درجة عبورك".

بالنسبة للكاتب والباحث جاي بروسر، يبدو أن على الأشخاص العابرين/ات جندريًّا «أن يقصّوا سيرتهم/ن الذاتية كمتحوّلين/ات جنسيًا» كي يُعتبروا/ن عابرين/ات. في الواقع، الدليل التشخيصي والإحصائي للاضطرابات النفسية الذي يتبعه العديد من ممارسي الطب النفسي، يركز على مفهوم "العابرين/ات الحقيقيّين/ات"[6]،يحتاج الفرد إلى رواية قصة «الاضطراب» عندما يتعلّق الأمر بجندره/ا ورغبته/ا في الحصول على جميع خصائص " الجندر الآخر" (مثل كره الأعضاء التناسلية والرغبة في الخضوع لجراحة توكيد الجندر). فبحسب هذا الخطاب، من الضروري قبول الثنائية الجنسية البيولوجية وتقديم خطاب كراهية الذات من أجل الوصول إلى بعض العمليات الجراحية وتفعيل الأهلية الجسدية[7]. يصف وسام جلسته الأولى مع الطبيب النفسي قائلاً: "دخلتُ، فنظر إليّ الطبيب من رأسي إلى أخمص قدميّ محاولًا تحديد ما إذا كنتُ أطابق الصورة التي في ذهنه عنّي". في تلك الحالة، يُتوقع من الشخص العابر/ة تأدية خطاب كراهية الذات والرغبة في الحصول على الرجولة أو الأنوثة النمطية. يؤثر المجال الطبي بشكلٍ كبيرٍ في كيفية وصف الأفراد تجاربهم/ن، لاسيّما في المجتمعات العابرة. ولا يخفى الدليل التشخيصي والإحصائي للاضطرابات النفسية أنه "لا يُحدّد فقط كيفية تعريف الاضطرابات النفسية وتشخيصها، بل يؤثر أيضًا في كيفية رؤية الناس لأنفسهم/ن وبعضهم/ن البعض". لذلك، تميل المجتمعات العابرة إلى ترسيخ التوقعات والخطابات الثنائية عن كره الذات والمعاناة. بالتالي، يجب العمل بجدٍّ لكسر هيمنة تلك الخطابات والرؤى، من أجل بناء مجتمعٍ حقيقي لا يستنسخ ممارسات الرقابة والضبط والملاحقة التي تطارد الناس في حيواتهم/ن اليومية.

---

5 See Rana Aaraj, "Access to mental health", *Qorras* (2021)
6 Peggy T.Cohen-Kettenis, Friedmann Plafflin, "The DSM Diagnostic Criteria for Gender Identity Disorder in Adolescents and Adults", *Archives of Sexual Behaviors*, American Psychiatric Association, Vol.39; Issue 2 (2009)
7 In Lebanon, doctors will ask for a letter from a certified psychologist or psychiatrist (which will refer to gender incongruence diagnosis) before accepting to proceed into any kind of surgery or hormone treatment. For further reference, Rana Aaraj, "Access to mental health", *Qorras* (2021)

خطاب الإيجابية الجسدية في السياقات النسوية

يهدف مفهوم الإيجابية الجسدية إلى تحقيق تغييرٍ سلوكي في نظرة الناس إلى أجسادهم/ن وفهمهم/ن لها. ويسعى هذا المفهوم إلى تحقيق الإيجابية وقبول الجسد على حاله، كرفض ثقافة الحمية الغذائية أو الجراحة التجميليّة غير الضرورية أو ما شابه ذلك[8]. ووفقًا تعريف الباحثة آنا جوهانسون

> «يُمارس نشاطية الإيجابية الجسدية داخل ما يُسمى بـ«فضاء السّمنة»، كما في المنتديات النسوية أو الكويرية التي يعملُ بعضها كمساحاتٍ عامةٍ مضادّةٍ يتحدّى المشاركون والمشاركات فيها ويعيدون تفسير الأجساد المُعتبرة «شاذّة».

وبينما تميل المساحات النّسوية إلى رفض القواعد الاجتماعية للجمال وتبنّي المزيد من "الخطاب الإيجابي" عن الجسد، فإن ذلك الخطاب يُركّز عمليًا بغالبه على تمكين النساء الممتثِلات جندريًّا، وكسر المحرّمات التي تحيط بأجزاء معينةٍ من أجسادهن عبر استخدام تعابير مثل "المهبل السحري" و" قوّة البظر" على سبيل المثال. لكن هذه اللغة لا تأخذ بعين الاعتبار الأفراد ذوات وذوي التجارب العابرة جندريًّا، بل من المحتمل أن تنفرهنّ/م وتقصيهن/م، ما يشكّل مشكلةً لمَن يتعاملن/ون مع اضطرابٍ متعلقٍ بجندرهن/م. وبالمقابل، مَن يُنظر إليه على أنه جسد ذكرٍ يخضع لمراقبةٍ دقيقةٍ في الدوائر والمساحات النسويّة، ما يكشف عن محدودية الخطاب الإيجابي عن الجسد داخل تلك المساحات. بالنسبة للرجال العابرين جندريًا ممّن يخضعون للعلاج الهرموني، يصعب عليهم إيجاد مكانٍ لهم في تلك الأماكن لأن أجسادهم الذكريّة تتوقف تدريجيًّا عن ملاءمة توقعات المساحات النسويّة. ويُشير زكريا إلى وجود "تباينٍ كبيرٍ بين المساحات النسويّة والمساحات العابرة في ما يتعلّق بالمعايير الجمالية، فهي مختلفةٌ تمامًا بصفتك شخصًا عابرًا ذكرًا تُريدك المساحات النسويّة أن تمحوَ علامات الذكورة، بينما تضغط عليك المساحات العابرة لاتباع معايير الجمال الذكري النمطيّة" ويوضح هذا كيف تقوم المساحات والمجتمعات المختلفة بإضفاء معنًى مختلفٍ للجندر داخل كُلٍّ منها[9]. وفي العديد من المساحات النسويّة، يُفرض على العابرين ألا «يبالغوا» في عبورهم/ن، بل أن يكونوا عابرين/ت «بهدوء». فأيّ شخصٍ يخرج عن النظام الجندري الثنائي يُرحّب به، لكن ليس إلى حدّ التجسّد بالكامل كرجل.تحدّث زكريا عن تجربته الخاصة مع إحدى أوائل منظمات المثليّين/ات والكويريّين/ات في لبنان قائلةً: "أصابتني تلك المساحات برهاب العبور الجندري، فلم أكن متصالحًا مع رجولتي". يذكّر كُلٌّ من وسام وزكريا أنهما بعد البدء بتناول العلاج الهرموني، فقدا الشعور بالارتياح للعودة إلى تلك الأماكن. فإحساس الفرد بوجوب الكشف تلقائيًا عن هويته الجندرية العابِرة كي لا يعتقد من حوله أنه رجلٌ ممتثلٌ جندريًا، هو أمرٌ منفرٌ حتمًا وغير مشجعٍ للعودة.

علاوةً على ذلك، هناك تناقضٌ لا يمكن إنكاره بين ما يتوقّعه المجتمع العام وما تدّعيه مساحات "الإيجابية الجسدية"؛ فهناك ضغطٌ للانتقال من تصوّرٍ جسدي سلبي إلى تصوّرٍ إيجابي، لكن من دون تقديم ضمانةٍ بمحيطٍ آمن. يتصوّر خطاب الإيجابية الجسدية جسدًا "حرًّا"، أو بمعنًى آخر، جسدًا مُتحرّرًا من القواعد الاجتماعية بحيث يكون للفرد السيطرة الكاملة على نفسه/ا. وعلى الرغم من أنّه يُفترض أن يكون تحرّريًّا، يخلق هذا الخطاب صراعًا بين ما هو مقبولٌ في بعض المساحات (مثل الأماكن والمساحات النسويّة التي تتبنّى نهجًا إيجابيًا تجاه الجسد) وما هو مقبولٌ في المجتمع الأكبر. تقول سارة: "بعض المساحات النسويّة تعطيكِ بأنّ بإمكانكِ أن تُصبحي ما تُريدين وأن تحظي بالقبول. لكن عمليًا، ذلك ليس صحيحًا على الإطلاق، إذ لا يمكننا أن نصبح مَن نريد أينما كان". في الواقع،

8 As Rayanne Connie Streeter found throughout her research: "body positivity is understood by influencers as made up of five aspects: (1) a connection to the fat acceptance movement; (2) an opposition to diet culture; (3) the belief that all bodies are good bodies; (4) celebrating self-love; and (5) proclaiming that all people have a freedom to be beautiful."

9 Ida Linander, Isabel Goicolea, Erika Alm, Anne Hammarström & Lisa Harryson, "(Un)safe spaces, affective labour and perceived health among people with trans experiences living in Sweden", *Culture, Health & Sexuality*, 21:8, (2019)

هناك العديد من القيود التي تشمل السلامة، والرّفاهية، والقدرة المادية، والقواعد المُجتمعية وضغط الأتراب. كما نعلم جميعًا، لدى المجتمع قواعد واضحة، وهو لن يتردّد في إدانة ومعاقبة مَن لا يمتثِل لمعاييره الجندرية. في هذا الصدد، تؤدي المساحات (العامة) دورًا مهمًا، إذ «تُفعّل فيها السلطة... وتُعدّل الأجساد لتتوافق مع القاعدة الأساسية للجندر - أن يكون الجسد واضحًا ومفهومًا بلمحة بصر – وهو أمرٌ يرتبط غالبًا بهواجس الأمن والسلامة»[10]. في بعض السياقات، ترتبط السلامة العامة ارتباطًا وثيقًا بالتعبير العام عن الجمال. على سبيل المثال، تُعاقب المادة ٥٢١ من قانون العقوبات اللبناني بالسجن لمدّةٍ تصل إلى ستّة أشهرٍ مع غرامةٍ بتهمة

> «ارتداء ملابس الجنس الآخر": أي رجلٍ تنكّر بزيّ امرأة فدخل مكانًا خاصًا بالنساء أو محظورًا دخوله وقت الفعل لغير النّساء، عوقب بالحبس ستة أشهر على الأكثر أو بغرامةٍ حتى مليون ليرة»[11].

تقول سارة: "طالما أنّ المجتمع لا يُدرك الفروقات الجسدية ولا يرى مؤشراتٍ باديةً على جسدكِ تدلّ على أنك عابر/ة، فلا يوجد مشكلة. لكن مع ذلك، عندما يبدأ المجتمع بملاحظة ذلك الاختلاف، تصبح/ين بخطر". إنّ الرفض الذي يواجهه الأشخاص العابرون/ات جندريًّا في المجتمع، تمكن مُقارنتهِ أحيانًا بتجارب ذوي وذوات القدرات الجسدية المختلفة. في الحالتَين، يرفض المجتمع الشخصَ لأنه ينظر إلى الجسد نفسه على أنه "مُختلف"، "غير مفهوم" أو "غير شائع". تناولَت مناقشاتُ اللجنة التوجيهيّة مسألة ارتباط السلامة والأمن الشخصي على نحوٍ وثيقٍ بكيفية نظر المجتمع إلى الشخص. فطبيعة المكان، والطريقة التي يُقدّم بها الأشخاص أنفسهم/ن ويحرّكون أجسادهم/ن، قد تُعرّضهم/ن للخطر أو تمنحهم/ن الأمان. على سبيل المثال، عند نقاط التفتيش الأمنيّة، تدخل عوامل عدة في تشكيل نظرة الضابط إلى الشخص المعنيّ وحكمه عليه، مثل اللباس، طريقة الكلام ونوع السيارة التي يقودها. تذكر مونيكا أنّ إظهار علامات الأنوثة النّمطية (مثل قناعها الورديّ في الوقت الحالي) غالبًا ما يسمحُ لها بالهروب من نقاط التفتيش. كما تشير سارة إلى أنّ الشعر الأحمر في منطقة فرن الشبّاك لهُ طابعٌ مُختلفٌ عنه في منطقة برج حمود. في فرن الشباك، يُنظر إليها على أنها امرأةٌ جميلةٌ ما يُشعرها بالأمان، بينما في برج حمود سيُنظر إليها كعابرة، ما قد يُعرّضها للخطر.

أظهرت دراسةٌ أجرتها كُلٌ من جوندي كنيس وإيمانويلا سالا عام ٢٠٢١:

> أنّ "رأسمال الإثارة (أو ما يُعرف عمومًا بالجمال المعياري) يشكل أحد الأصول التي تؤثّر على فرص الحياة لدى الناس. فمطابقة تلك المعايير تكافئ الفرد باعتباره/ا «محترم/ة»، وهو أمرٌ ضروري لبقاء الكثيرين

سارة مثلًا، لم تتردّد في منح الأولوية للحصول على مالٍ لإجراء الجراحة بدلًا من شراء الطعام، فقط كي تشعر بالأمان عند السير في الشارع. يمكن للأشخاص العابرين/ات أن يُدركوا بسهولةٍ كيف تؤثر طريقة تجسيد الجندر على أمنهم/ن ومعيشتهم/ن، ما قد يُفسّر تركيز المجتمعات العابرة على مسائل الجماليّات والعبور. بهذا المعنى، غالبًا ما يطغى خطاب الإيجابية الجسدية على حسّ الراحة والأمان الذي قد يحظى به البعض بفعل التزامهم/ن بالمعايير السائدة. هذا لا يعني ألا ضرورة لوجود خطاب الإيجابية الجسدية، لكن ينبغي به مراعاة خصوصية السياق وأولوية السلامة والأمن الشخصيّين لبعض المجتمعات والأفراد.

10 Kyla Bender-Baird, "Peeing under surveillance: bathrooms, gender policing, and hate violence", *Gender, Place & Culture , A Journal of Feminist Geography*, Volume 23, 2016 - Issue 7, (2015)

11 Penal law, legislative decree No.340 issued on 1/3/1943, Article 521. The Law does not incriminate directly based on the dress code. However, police officers have used this law to arrest transgender women even in public mixed spaces. For further reference on the law and gender embodiment, Youmna Makhlouf, "Access to the Law", Qorras (2021)

الخلاصات والتوصيات

من خلال هذا البحث، اتّضح أن المساحات المجتمعيّة للعابرين/ات في لبنان لا تتمتع بصفات البيئة الحاضنة. عوضاً عن ذلك، غالبًا ما تُعيد تلك المساحات تثبيت الضبط الجندري وتصبح مسكونةً بالمراقبة والتدقيق، حيث يجري تقييم الذكورة والأنوثة والعبور وتعزيزها باستمرار. في خضم التناقضات بين الرقابة الجندرية المُتطرّفة وخطابات الإيجابية الجسدية، "من الصعب أن تحبّ/ي أو أن تكره/ي نفسك، فالناس تتنازعهم/ن مشاعر متضاربة" يقول وسام. بالتالي، من المهم أن نعي الأثر السّام لبعض جوانب ثقافتنا التي تترك بصمتها على مجتمعاتنا المصغّرة. وللحدّ من هذا التأثير السلبي، ترى اللجنة التوجيهيّة أنّ بناء مجتمعٍ على نحوٍ «صحي» ينبغي أن يركّ على توفير معلوماتٍ عمليّةٍ تضمن معرفة كيفيّة التنقل في المؤسّسات ذات الصلة، مثل النظامَين الطبي والقضائي، والسّماح بإعادة تعريف وموضَعة النقاشات بشأن الحرّيات الجسدية، مع الاعتراف بأن المجتمع الأكبر لا يزال غير آمنٍ لكثيرين/ات.

ختامًا، تجدر الإشارة إلى أن تجربة العابرين/ات جندريًّا ليست سوى جزء صغير من هوية المرء. لذا، بناء مجتمعٍ يُركّز على هذا الجانب حصرًا ويتجاهل باقي الجوانب، قد يؤدي إلى نتائج عكسيّة. العمر، القابلية الجسدية، الجنسيّة، الدين، الجنسانية، والوضع الاجتماعي والاقتصادي، كلها عوامل تؤدي دورًا في تشكيل هوية المرء، لذا من الضروري تحديد التقاطعات بينها.

تطور الهوية وتقييم الهوية الجندرية في السياق اللبناني

رنا أعرج

يمكن فهم هوية الفرد على أنها كيفية إدراكه/ا لنفسه/ا وكيف يرغب/ترغب في أن يتم إدراكه/ا والإشارة إليه/ا من قبل الآخرين/ الأخريات. الهوية موضوع ذاتي وشخصي للغاية بالنسبة للفرد. وعندما يتعلق الأمر بتطور الهوية الجندرية فإن البحث بحد ذاته لا يزال في تطور حتى هذا اليوم. إذ ينظر اليوم إلى النظريات التي تشير إلى أن الهوية الجندرية تتكوّن في مرحلة الطفولة وتظل ثابتة طوال حياة الشخص، على أنها اختزالية، إن لم تكن قديمة الطراز. تتغير هوية الفرد باستمرار، وأخذت المزيد من مدارس الفكر النفسي في وصف النفس البشرية بأنها في حالة دائمة من الصيرورة والتشكّل. ومع ذلك، يتم اختيار معظم خصائص هوية الفرد بالنيابة عنه/ا عند الولادة، وحتى قبل ذلك - سواء كان ذلك الاسم، أو الدين، أو العائلة، أو الطبقة، أو حتى الانتماءات السياسية، والمواطنة، والحقوق المدنية في بعض الأحيان - بما في ذلك افتراض غيرية الفرد، أو توافقه/ا مع المعايير الغيرية للنوع الاجتماعي.

تطور الهوية هو مجالٌ واسعٌ ومتعدد الأوجه. نركز في هذه الورقة البحثية على تطور الهوية الجندرية ومأسستها في نظام الصحة النفسية بشكل عام، وفي السياق اللبناني بشكل خاص. استناداً إلى سلسلة مقابلات أجريت مع عاملين/ات مختصيّين/ات، بالإضافة إلى تجارب موثقة لثلاثة أشخاص ترانس مع نظام الرعاية الصحية النفسية في لبنان، ومراجعة مكتبية حول آخر ممارسات الصحة النفسية في هذا الشأن، ستسلط هذه الورقة البحثية بعض الضوء على عملية تقييم الهوية الجندرية في لبنان، وتراجع هذا المفهوم بشكل عام في مجال الصحة النفسية.

١. ثنائية ذكر/أنثى بوصفها الحقيقة غير القابلة للجدال

عادةً ما يحدد النوع الاجتماعي للفرد أبكر ما يمكن عبر فحوصات جينية تتم خلال الأسبوع العاشر من الحمل، أو من خلال تحديد التشكل التناسلي عبر فحص بالموجات فوق الصوتية في الأسبوع الثاني عشر أو الثالث عشر[12]. منذ

12 Interview with Dr. Christian Dagher, OB/GYN, July 2021

اللحظة الأولى التي يتكوّن فيها الجنين، فإن هويته/ا وبغض النظر عن مدى خصوصيتها تصبح جزءاً من نظام أكبر يؤثر في خصائصه، لا بل يفرضها أحياناً، ويفترض أن تكون هذه الخصائص ثابتة وغير قابلة للتغيير. عند تحديد النوع الاجتماعي للشخص من قبل الأطباء والعائلة، يتم تكوين الشخص اجتماعياً- أي تحديد أسلوب المخاطبة والمعاملة واللباس والتربية وفقًا لمعايير النوع الاجتماعي المحدد. بعبارة أخرى، إن التعليم المبكر للشخص عن الحياة والمشاعر والتواصل والجنس يلتصق بالدور الجندري المعطى له/ لها، وبالتوقعات التي تمليها النظم الأبوية المهيمنة اجتماعياً وثقافياً. منذ الطفولة المبكرة، يعتمد الثناء على الفرد أو معاقبته/ا بشكل أساسي على قدرته/ا على التوافق مع الدور الجندري الذي تم تعيينه له/ا، وهو الدور الذي يُستمد عادةً من ثنائية ذكر/ أنثى.

تعلم الذكورة للأشخاص الذين/اللائي يولدون/يولدن مع قضيب، والتي تستلزم سمات مثل القوة الجسدية والنفسية وعدم إظهار الضعف، والطموح والمطالبة المباشرة بالرغبات، في حين يُتوقع أن يكون الأشخاص المولودون/ المولودات ولديهم/ن فرج أكثر أنوثة، مما قد يستلزم سمات مثل الحساسية، والأدب، ومهارات الاعتناء بالآخر. عندما تكون الأعضاء التناسلية للطفل «غير واضحة»، أو في حالات الأشخاص ثنائيي الجنس البيولوجي، يتم تحديد النوع الاجتماعي بناءً على العملية الجراحية الأكثر نجاعة من الناحية اللوجستية والأقل تدخلًا، والتي من شأنها إجبار الشخص مرة أخرى على العودة إلى ثنائية الذكر والأنثى.

ضمن هذا النظام الأبوي-المعياري، من المتوقع أن يستطيع الشخص الإجابة عن سؤال «هل أنت ولد أم بنت؟» في عمر ٣ (ثلاث) سنوات. يُفترض أن يتوافق أسلوب التعريف هذا مع افتراضات البيئة، ويُنظر إليه على أنه غير قابل للتغيير طيلة حياة الشخص.

٢. نظريات مفهوم تطور الهوية وثنائية عابر/ معياري

في نظريات تطور الهوية التي تتبنى ثنائية ذكر/ أنثى، تم إجراء معظم أبحاث علم النفس والعلوم الاجتماعية مع أشخاص يوافقون/ن مع الهوية الجندرية المعطاة لهم/ن عند الولادة - والمعروفين/ات بالأشخاص معياريي/ات الهوية الجندرية. وقد ساهم هذا في بناء فرضية خاطئة تعتبر أن الأشخاص معياريي الجندر/ النوع الاجتماعي هم الأغلبية أو «القاعدة». وأي شخص لا يندرج/ تندرج ضمن هذه الثنائية يجب دراسته/ا كحالة استثنائية. أدى هذا إلى تجيير معظم الأعمال والأدبيات السريرية حول الجندر لتلائم عدسة المعيارية الجندرية الغيرية، والنظر في التجارب الجندرية المتنوعة (عبور، غير ثنائية، وما إلى ذلك) على أنها «أخرى» و«مختلفة»، علماً أن الجندر يُدرك عملياً ويختبر ويتجسّد بشكل مختلف من شخص لآخر. مثل أي جانب آخر من جوانب هوية الفرد، يتم تعلم الجندر من خلال المخالطة الاجتماعية، ويتم التعبير عنه بشكل مختلف طوال حياة الشخص تبعاً لصورة الفرد عن نفسه/ا وتفاعلاته/ا. وينطبق هذا على كل من التجارب الجندرية المعيارية والعابرة، تماماً مثل رحلة استكشاف وتشكيل الهوية التي تكون خاصة ومختلفة لكل شخص إن جعل تجربة التجسيد الجندري استثنائية للأشخاص الترانس يؤدي إلى نتائج عكسية على عدة مستويات: فهو يؤدي إلى «آخرية» الأشخاص الترانس، أي جعلهم/ن «الآخر»، كما يسلط ضوءاً خارقاً للخصوصية على رحلتهم/ن وأجسادهم/ن، ويجعلهم/ن موضوعاً سهلًا للمحادثة والاستغلال.

٣. الصحة النفسية والتشخيصات والوكالة الذاتية للجسد

يحتوي مجال الصحة النفسية على نظريات مثيرة للجدل، إن لم تكن حرفياً رهاباً من الأشخاص الترانس، عندما يتعلق الأمر بمعالجة احتياجات الأفراد العابرين والعابرات والمتنوعين/ات جندرياً. على سبيل المثال؛ لم تتم إزالة تشخيص «اضطراب الهوية الجندرية» (GID) حتى الإصدار الخامس من الدليل الإحصائي التشخيصي (DSM)، الذي أصدرته الجمعية الأمريكية لعلم النفس في عام ٢٠١٣، إذ كان يعتبر العبور والتنوع الجندري إضطراباتٍ في الشخصية.

بفضل تأثيره الواسع، يشار إلى الدليل التشخيصي والإحصائي للاضطرابات النفسية على أنه «الكتاب المقدس» للطب النفسي في معظم الدوائر الطبية، بما في ذلك لبنان. تتم مراجعته وتدريسه بشكل دوري في معظم مدارس الصحة النفسية كدليل أساسي للمختصين والمُختصات لتشخيص الاضطرابات النفسية، والتي بناءً عليها يتقرر سبيل العمل الأنسب لعلاج المرضى، ما يؤدي إلى تعافيهم/ن أو إسعافهم/ن النفسي.

في الإصدار الخامس من الدليل التشخيصي والإحصائي للاضطرابات النفسية، تم استبدال GID (اضطراب الهوية الجندرية) بتشخيص عدم الرضا الجندري (Gender Dysphoria). لكي يتم تشخيص الفرد بعدم الرضا الجندري، يجب أن يُظهر/ تظهر علامات واضحة على أنه/ا لا يتماهى/ تتماهى مع الهوية الجندرية التي تم تحديدها عند الولادة، ولكن يحتاج ذلك أيضاً إلى الإبلاغ عن ضيق ومعاناة كبيرة سريرياً. في هذه الطبعة المنقحة، لم يعد يُنظر إلى التنوع الجندري على أنه مرض أو اضطراب في حد ذاته. بل أولي الاهتمام للسعي إلى معالجة التناقض بين تعريف الشخص لذاته/ا وبين الهوية الجندرية المعيّنة له/ا عند الولادة. يركز مختصو/ مختصات الصحة النفسية على إراحة الشخص من المعاناة التي قد تأتي من شعور الاغتراب والقهر الذي يتعرض/تتعرض له نتيجة لهذا التناقض. في تفسير عدم الرضا الجندري من قبل مجلة الجمعية الأميريكية للطب النفسي، يقال صراحة:

> «إن التنوع الجندري ليس بل الاعتلال هو عدم الرضا الناتج عن الضيق الذي يسببه عدم توافق الجسد والعقل وليس التوافق و/ أو التهميش الذي يتعرض له الأشخاص متنوعو الجندر »[13]

إن إرساء مثل هذا التشخيص في الدليل التشخيصي والإحصائي للاضطرابات النفسية يسمح لمختصّي/ات الصحة النفسية بدراسة الجندر من وجهة نظر شاملة مع إدراك أنه يتشكل بناءً على عوامل داخلية وخارجية تتعلق بالفرد. على سبيل المثال، فإنه يدعو مقدمي/ات الخدمات إلى النظر بشكل أعمق في القضايا والصعوبات الخاصة بالتجارب المتنوعة جندرياً من أجل تزويد مرضاهم بالرعاية الأكثر ملاءمة وفعالية. على الرغم من أن هناك قفزات تحسين ملحوظة مقارنةً بالتشخيص المرضي السابق لهذه التجارب الجندرية، فإن الأشخاص متنوعي/ات الجندر في بعض البلدان مثل لبنان، الذين لا يعانون/ يعانين من ضائقة نفسية، هم/ هن بحاجة إلى طلب الاستشارة النفسية قبل المضي قدماً في أي إجراءات طبية أو قانونية يرغبون/ن بها. من خلال جعل التشخيص النفسي خطوة ضرورية للأشخاص متنوعي/ات الجندر لتجسيد هويتهم الجندرية على النحو الذي يرونه/ يرينه مناسباً، فإن مجال الطب النفسي يجردهم/ن من أي وكالة على أجسادهم. وبهذا المعنى، يظل تشخيص عدم الرضا الجندري ودوره نواتج ثانوية واستمراراً لرهاب الأشخاص الترانس والتخرية الممارسة بحقهم/ن. يجادل العديد من النشطاء الترانس وغيرهم من المختصين/ات العاملين/ات في قضايا العابرين/ات أنه بالرغم من أن لهذا التشخيص جوانب إيجابية،إلا أنه يظل مقيداً لأنه لا يزال يركز في معالجة قضايا النوع الاجتماعي وأسباب الضيق على الشخص نفسه وعلى أشكال قصوره/ا في التكيف الاجتماعي، بدلًا من أن يركز على التوقعات الجائرة والتمييزالثقافي والاجتماعي غير العادل الذي قد يتعرض له الأفراد[14].

٤. تجسيد الجندر والتقييم النفسي في السياق اللبناني

قطاع الصحة النفسية في لبنان ليس منيعاً ضد رهاب العابرين/ات ووصم متننوعي/ات الجندر بالمرض ومحاولة علاجهم/ن. بل إن أوجه القصور في التعامل مع قضايا الأشخاص الترانس تتفاقم بسبب عدم كفاية الأدبيات والأبحاث

13 *Gender Dysphoria Diagnosis*. TGNC Guide. (n.d.). https://www.psychiatry.org/psychiatrists/cultural-competency/education/transgender-and-gender-nonconforming-patients/gender-dysphoria-diagnosis.

14 A. Istar Lev, “Gender Dysphoria: Two steps Forward, One Step Back”,

المحلية المتعلقة بالجندر والجنسانية، فضلًا عن عدم قدرة أو عدم رغبة بعض الممارسين/ات اللبنانيين/ات في العمل خارج التصور النفسي المعياري الغيري. يتبع بعض الممارسين/ات النظريات التي تشير إلى أن الهوية الجنسية تتشكل في السنوات الأولى المبكرة للشخص وتثبت خلال مرحلة البلوغ المبكرة، وبالتالي فهم يشجعون السلوكيات الجنسية والجندرية المعيارية الغيرية عند المرضى من أجل تعزيز ما يعتقدون/ن أنه الخيار الصحي لهم. تتواصل هذه الصرامة أيضًا بين الأشخاص معياريي الجندر في الأوقات التي تغلب فيها الأدوار والمعايير الجندرية الغيرية على حساب اهتمامات الشخص وراحته/ا. ثقافة الشخص ومحيطه/ا وخلفيته/ا الدينية والأنظمة الأخرى التي يولد الناس وينشؤون/ ينشأن فيها تتوقع منهم/ن أن يكبروا ويطابقوا/ يطابقن صورة محددة، بحيث إذا ما تم تحدي هذه الصورة المرسومة، فإن عواقب وخيمة تلحق بالشخص (انظر/ي مقالة كريس معراوي).

خلال البحث الذي أجراه فريق عمل تجسّد في كرّاس في ٢٠٢٠-٢٠٢١، يسرد وسام تجربته في التعامل مع أحد مختصي الصحة النفسية للحصول على تقريره الطبي الذي أشار إلى تشخيص «اضطراب الهوية الجندرية»:

كان هناك تركيز كبير على التوافق مع النظام الثنائي الغيري، على الالتزام بالطبيعة، وكم أتبنّى رجولتي على حساب رفض أنوثتي وكرهها. كان هناك الكثير من التركيز على كره الذات وكره الجسد. بالنسبة لشخص يعاني من هذا للمرة الأولى، كان من المربك سماع أحد مختصي الصحة النفسية يصر على اتباع هذا الأسلوب دون أن يهتم إذا كان ذلك يتسبب بإثارة مشكلات نفسية أخرى لدي. بالإضافة إلى ذلك، كان التركيز المفرط على علاقة الشخص بنوعه الاجتماعي وجسده من وجهة نظر «عابرة» بحتة، وعزلة الشخص تماماً عن بيئته وسياقه. [...] يطبق مختصو/ات الصحة النفسية بمهارة مفهوم «الالتزام بالطبيعة». وأرى أن لهذا علاقة كبيرة بمفهوم «الشرعية»: من أجل الحصول على الشرعية، عليك ممارسة واتباع السلوك «الطبيعي» للجندر المطلوب بحيث لا يتعارض ذلك مع إرشادات (الدليل التشخيصي والإحصائي للاضطرابات النفسية) وإلا فإنك تتسبب/ين بإعاقة فرص بدء عملية العبور/ التجسيد»

.على الرغم من أن النظام القضائي اللبناني لا يجرم العمليات الجراحية لتجسيد الجندر (انظر/ي مقالة يمنى مخلوف ومايا دغيدي)، يتطلب إجراء هذه العمليات أن يجري الشخص تقييماً نفسياً من قبل مختصين. كما تقول د. هلا كرباج[15]، يهدف هذا التقييم إلى قياس عاملَين اثنَين :

- **فيما إذا كان الشخص مؤهلًا/مؤهلةً لإعطاء الموافقة**- بمعنى أن الشخص لا يعاني/تعاني من حالة ذهان أو توهّم، وقراره/ا متّزن وثابت مع مرور الزمن، ويفهم/ تفهم المخاطر والعواقب اللاحقة بقراره/ا
- **وإن كان الشخص ظاهرياً يعبّر/ تعبّر بوضوح عن تناقض جندري** - بعبارة أخرى، أن يكون مظهر الشخص لا يوافق/ توافق النوع الاجتماعي المعيّن له/ا عند الولادة. يسمح التقييم للطبيب/ة النفسي/ة بالتأكد من أن الشخص مستقر/ة عاطفياً قبل الخضوع لإجراءات تجسيد النوع. في حالة عدم استقرار الشخص عاطفياً، تتم مرافقة الطبيب/ة النفسي/ة له/ا حتى يصل/تصل إلى مرحلة يصبح/تصبح فيها قادر/ة على اتخاذ القرار.

وفقًا للدكتورة كرباج، هناك طريقتان يحول إليها الأشخاص للتقييم النفسي.

المسار الأول هو بسبب إحالة الطبيب/ة الجراح/ة أو مختص/ة الغدد الصماء في حالة التدخلات الجراحية أو العلاج الهرموني على التوالي للأشخاص. في هذه الحالة، يتمّ اجراء التقييم في جلستين فقط، حتى إذا لم تكن هناك حالات صحة نفسية سابقة، إذ يجب أن يكون الأشخاص الذين يخوضون/ يخضن هذه العملية مستعدين/ات لها من حيث صلتها بهويتهم/ن[16].

المسار الثاني هو عندما يكون الشخص بحاجة إلى الدعم من أجل حالات صحة نفسية أخرى مثل الاكتئاب، ومن

15 Interview with psychiatrist Dr Hala Kerbage, by author, September 2020
16 Interview with psychiatrist Dr Hala Kerbage, by author, September 2020

ثم يعبّر/تعبّر الشخص عن شعوره/ا بتناقض جندري أثناء العلاج. في هذه الحالة، التقييم غير ضروري ويبقى في هامش الاقتراح للشخص في حال الحاجة، إذ لم يكن ذلك هو الشاغل الأساسي له/ا عند القدوم للاستشارة النفسية.

فور انتهاء التقييم، يتم تسليم القرار باليد للشخص الذي يقرأه/ تقرأه ويوافق/ توافق عليه ومن ثم يوقع/ توقع على استلامه. على الرغم من أن العديد من الأشخاص ممن خاضوا/ن هذه التجربة وجدوها خارقة للخصوصية وغير عادلة، إلا أن الدكتورة كرباج تعتقد من جانبها أنه عند إجرائها مع مختص/ة الصحة النفسية المناسب/ة، فإن عملية التقييم تسمح للشخص بالتأمل الذاتي وتصور كيف تتناسب هذه العملية وروايته/ا عن نفسه/ا.

ومع ذلك، نظراً للغياب التام للمبادئ التوجيهية الموحدة لهذا التقييم، والصعوبات التي يواجهها الأشخاص الترانس في الوصول إلى مقدمي/ات خدمات الصحة النفسية، قد يكون العثور على الطبيب/ة النفسي/ة المناسب/ة أمراً صعباً للغاية - إن لم يكن مستحيلًا - بالنسبة لمعظم الأشخاص.

٥. الوصول إلى الرعاية الصحية النفسية ونوعيتها في لبنان

لا يزال يسود تصورٌ بأنّ رعاية الصحة النفسية في لبنان هي امتيازٌ بدلًا من كونها حق، ويعود ذلك إلى التكلفة العالية للعلاج بالعلاقة مع متوسط الدخل، ومركزية معظم خدمات الصحة النفسية في مناطق بلدية بيروت وبيروت الكبرى. المتابعة النفسية قطعاً (أو غالباً) لا تغطى من قبل مؤسسات الخدمات الاجتماعية، إذ أنها لا تعتبر ذات أولوية. لكن، حتى عندما يتمتع شخص ما بامتيازٍ كافٍ للوصول إلى خدمات الصحة النفسية، لا يزال الشخص مهدداً/ مهددةً بخطر التعرض لطاقم عمل غير خبير ومعاملة كارهة للأشخاص الترانس. تم تسجيل العديد من الشهادات الشخصية لأشخاص عابرين/عابرات ومعياريي الجندر عن حوادث رهاب المثلية، ورهاب العبور، والتمييز القائم على النوع الاجتماعي وكراهية النساء. ومع ذلك، تبقى هذه التقارير على مستوى الشائعات، حيث نادراً ما يتم توثيقها بطريقة منهجية ملائمة. يقع المهاجرون واللاجئون وغير المسجلين من ذوي وذوات التجارب الجندرية المتنوعة في لبنان موقع ضعفٍ بشكلٍ خاص في هذا النظام ويتسبب وضعهم/ن كلاجئين/ات بالعديد من التحديات والعوائق الإضافية التي تعترض حياتهم/ن اليومية، ولم يتم تسجيل أي تعليقاتٍ واضحةٍ تقيّم جودة الخدمات المخصصة لهم/ن على وجه التحديد.

يجب على مقدمي/ات الخدمات والمنظمين/ات إجراء بحثٍ مكثفٍ ومستمر لتقييم مواقف وكفاءة مختصي/ات الصحة النفسية عندما يتعلق الأمر بالعلاجات المتاحة للأشخاص الذين يسائلون أو يستكشفون هويتهم الجندرية. لا يزال لبنان يفتقر إلى هيكلٍ واضحٍ لتقييم ومساءلة مختصي/ات الصحة النفسية وجودة خدماتهم وتفتقر مدارس الصحة النفسية في لبنان إلى أي تدريبٍ متخصصٍ في تطور الهوية الجنسية، فيعود الأمر للإرادة الشخصية لممارسي/ات خدمات الصحة النفسية للبحث عن المعلومات وتدريب أنفسهم/ ن على هذا المفهوم. ما يحصل أيضاً، هو أن ميل المختصون/ات الذين يناقشون قضايا الهوية الجندرية مع عملائهم/ن إلى بناء مسار العلاج استناداً إلى نظرياتٍ عامةٍ وقديمة الطراز أحياناً أو استناداً إلى تجربةٍ شخصيةٍ، ما يؤثر على جودة الخدمة النفسية ويخاطر بإفساد الأخلاقيات العيادية والحدود المهنية.في حالة عدم وجود هيكل إبلاغٍ وشكوى واضح، يجب تسليط الضوء على التجارب وملاحظات وتعليقات الأشخاص الذين يختارون ويلجأون إلى خدمات الصحة النفسية، واستخدام هذه التجارب في تحسين مجال العمل.

خلاصة

نادرة هي البحوث المترجمة عن تجارب العبور، ما يعمق الصدع بين واقع احتياجات الأشخاص الترانس وكيفية

تمثيلهم/ن ومخاطبتهم/ن. كما ذكرت سابقاً اللجنة التوجيهية التي تقود البحث في مجموعة عمل تجسّد، أُرهق المجتمع المعنيّ من استخراج البيانات المكرر مراراً من قبل مختلف المنظمات، بينما هو شحيح للغاية ما يتم فعله على الأرض لتحسين وضع مجتمع الترانس في لبنان. ويسلط ذلك الضوء على أهمية تطوير مقاربات تشاركية أكثر في هذا المجال وهو ما حاولنا تقديمه في هذه الورقة البحثية. بناءً على ما سلف، لا يمكن لهذه الورقة إلا أن تبدأ أولى الخطوات في طريقٍ طويلٍ من أجل خلق مساحةٍ للأشخاص الترانس ليكون لديهم كامل الوكالة على سرديتهم الخاصة. لا تزال السردية حول تجارب العبور في مجال الرعاية الصحية النفسية رهن أيدي المتخصصين/ات الذين/اللواتي لم يقدموا في تاريخهم سوى مساحة ضئيلة، إن لم تكن، معدومة لأصوات الأشخاص الترانس للمساهمة في النظريات والممارسات التي يتم تطويرها حول تجاربهم/ن الاجتماعية والنفسية. التوثيق السليم والبحوث والمنشورات التي يقودها أشخاص ترانس أمر ضروري للغاية في سبيل الكفاح لتولّي المسؤولية ودفع الإصلاح. لقد حان الوقت للمختصين/ات والعلماء معياريي الجندر للاستماع إلى تجارب واحتياجات الأشخاص متنوعي/ات الجندر، بدلًا من تكرار خطاب عام قائم على صور نمطية ويفتقر إلى أي صلة بالسياق المحلي. تظل نظريات الصحة النفسية والتشخيص الذي يدور حول الأشخاص الترانس مقروناً بتجارب الأشخاص معياري الجندر، فتفشل في إدراك أن تطور الهوية الجندرية والتجسيد الجندري هي تجارب يختبرها الجميع. لا يمكن أن يكون تشخيص عدم الرضا الجندري على أنه مرادف للتنوع الجندري باعتباره يخاطر بتشتيت الانتباه عن العنف الهيكلي الذي يسبب هذا الاضطراب، ويساهم في الافتراض الخاطئ بأن جميع الأشخاص العابرين/العابرات يعانون من اضطراب.

يجب أن يشعر الشخص بكامل الحرية في طلب الرعاية النفسية أو خدمة الصحة النفسية التي يختارها/تختارها دون أن يُجبر/تُجبر على ذلك من قبل الدولة أو العاملين/ات في مجال الصحة النفسية. طالما أن عملية تقييم الصحة النفسية هي خطوة إجبارية لاجراء عملية تجسيد الجندر، فإن حياة الأشخاص الترانس تبقى خاضعة للمراقبة وحتى للقمع.

القانون اللبناني
والأفراد الترانس

يمنى مخلوف و مايا دغيدي

لا تشير القوانين اللبنانية إلى النوع الاجتماعي أو الجندر، إنما تستند إلى الجنس - الذي له كغيره من مندرجات سجلات الأحوال الشخصية للأفراد - أهميةً قانونيةً استناداً إلى دوره في تنظيم علاقات الأفراد فيما بينهم وعلاقاتهم مع الدولة، ويبرز هذا الدور في مختلف التشريعات اللبنانية.

فذكر الجنس في الهوية أو الأوراق الثبوتية له مفاعيل قانونية متعلقة بالحقوق اللصيقة بالشخص، كما ينسحب على حقوقٍ وواجباتٍ فرضها القانون.

بالنسبة إلى الدستور اللبناني، فقد شدّد على مبدأ المساواة بشكل عام في المادة السابعة منه، لكنه لم يتطرق بشكل واضح ومباشر إلى مبدأ المساواة بين الجنسين. إلا أن القوانين الوضعية اللبنانية تولي أهمية كبرى ومباشرة للجنس، أبرزها قانون الجنسية الذي يسمح للذكور فقط بمنح الجنسية اللبنانية لزوجاتهم وأولادهم الأجانب. أمّا الإناث، فحُرمن من هذا الحق، ولا تزال الأمهات اللبنانيات يكافحن في سبيل منح جنسيتهنّ لأولادهنّ وأزواجهنّ الأجانب.أما القوانين الجزائية، فمنها ما يهدف إلى حماية الإناث من فتياتٍ ونساء، كقانون حماية المرأة وسائر أفراد الأسرة من العنف الأسري (القانون رقم ٢٠١٤/٢٩٣)، ومنها ما هو مجحفٌ بحقّهن، كالمادة ٥٦٢ عقوبات التي تخفّف عقوبة ما يسمى «جريمة الشرف».

تبرز أهمية الجنس من الناحية القانونية أيضاً في قوانين الأحوال الشخصية على مختلف الأصعدة. وأهم ما يذكر في هذا الصدد هو الحد الأدنى لسنّ الزواج الذي يختلف بين الذكور والإناث وبين طائفة وأخرى، حيث تنفرد كل طائفة بتحديد الحد الأدنى للزواج بحسب معتقداتها. كما أن مبدأ تعدد الزيجات لدى الطوائف الإسلامية ينحصر بالذكور فقط دون الإناث. أضف إلى أن الوصاية على الأطفال، أولاها القانون للذكور، أمّا بالنسبة لحقّ الحضانة، فأعطاه للإناث لكن ضمن شروط محددة وصارمة. وفي ما يتعلق بالميراث لدى الطوائف الإسلامية، فحقوق الإناث من الورثة تختلف عن حقوق الذكور. وتنسحب أهمية الجنس من الناحية القانونية إلى قانون العمل أيضاً الذي يحظر على الإناث ممارسة بعض الأعمال التي تعتبر شاقة أو خطيرة. في السنوات الأخيرة، بدأ يبرز في القرارات القضائية

مفهوم النوع الاجتماعي، حيث استند بعد القضاة إلى الهوية الجندرية والواقع الاجتماعي للفرد لدى البتّ في طلبات تغيير الجنس القانوني. يذكر أن هذا الوضع ينطبق على لبنان والبلدان الناطقة بالعربية بشكل عام وغيرها من الدول حول العالم، لكن ما سيرد في الدراسة الراهنة يتعلق حصراً بالواقع اللبناني دون غيره.

١. الوضع القانوني للأفراد الترانس

العبور الجندري يعني اختلاف الهوية الجندرية للذكر أو الأنثى أو أيّ شخص عن الجنس المحدد لهم/ن عند الولادة.[17]

بالإشارة إلى الواقع القانوني للأفراد الترانس في لبنان، لا توجد تشريعات أو تنظيمات أو سياسات تعنى بحمايتهم/ن، لكن الاعتراف القانوني بتغيير الجنس/الجندر بات أمرًا قائمًا بفعل الاجتهاد القضائي. وبالرغم من هذا الاعتراف، فإن الوضع القانوني للأفراد الترانس يظل هشًّا في ظلّ غياب أي تشريعات أو تنظيمات أو سياسات خاصة بهم/ن. وبالتالي، لا يمكن الاعتداد بأي مرونة جندرية في الممارسة وإن ازدادت أعداد مَن يتفهّمون أو يعاملون الأفراد الترانس دون تمييز. فالقانون الوضعي - أي النصوص القانونية - لا تعترف بشكل واضح بالأفراد الترانس، بل تقرّ بهم/ن بشكل غير مباشر عبر إتاحة الاستحصال على أحكام تغيير الجنس قضائياً وإمكانية تسجيل ذلك رسمياً. لذلك، الاعتراف القانوني بتغيير الجنس الوارد في سجلات الأحوال الشخصية قائم فقط على الاجتهاد القضائي الذي يبتّ في كل حالة على حدة. وعلى الرغم من أن التعبير عن الهوية الجندرية غير مجرّم بشكل مباشر في التشريعات اللبنانية، إلاّ أن الأفراد الترانس هم/ن عرضة للملاحقة القانونية وبالتالي للتجريم غير المباشر، كما سنعرض في الفقرة الثالثة من الدراسة.

يتعرض الأفراد الترانس للتمييز الذي قد يبلغ حد التحرش من قبل من هم مولجون حماية المجتمع كعناصر الشرطة أثناء الملاحقات والتوقيفات والتحقيقات؛ إلاّ أنهم/ن يخشون اللجوء إلى القضاء ويُحرمون بذلك من الوصول إلى العدالة. السبب الأساسي لهذا التمييز يعود إلى الاختلاف بين الأوراق الثبوتية وما هو محوّن فيها، والمظهر الخارجي للأفراد الترانس قبل العبور أو خلاله؛ أما بعد العبور، فلا تمييز يذكر من الناحية القانونية. إلا أن الصعوبة بعد العبور تبرز عند التقدم للعمل في وظيفة رسمية أو في سلك عسكري، حيث تجري الجهات المعنية تحقيقاً اجتماعياً ومسلكياً عن المتقدم/ة بطلب الوظيفة، فضلًا عن الفحوصات الطبية الأساسية التي ينتج عنها رفض الأشخاص الذين خضعوا لعملياتٍ جراحيةٍ جوهرية. ويذكر في هذا الصدد أيضًا أن الجهات المعنية تجري فحصاً طبياً «للتأكد» من أن الشخص ليس مثلياً (وإن كان الأمر غير ممكنٍ علميًا أو بالفحص الطبي). لكن هذا الواقع لا ينطبق تمامًا على القطاع الخاص الذي قد يتصف بالمرونة والانفتاح وقبول التآخر واحترام حقوقه/ا، إذا ما تسنّى للفرد الترانس العمل فيه.

التمييز الذي يتعرض له الأفراد الترانس من المجتمع بكامله سواء من الجهات الأمنية أو من أفراد المجتمع، يعود بشكل أساسي إلى غياب قوانين وسياسات تهدف بشكل مباشر إلى حماية حقوق الإنسان والحريات العامة، لاسيما حقوق الأفراد الترانس وضمان عدم تعرضهم للتمييز على صعيدَي المؤسسات والمجتمع. من الناحية العملية، من الصعب إثبات التمييز على أساس التعبير أو الهوية الجندرية في التوظيف أو في الوصول إلى الخدمات، لكن نتيجة التمييز الممارس ضد الترانس في التوظيف قد يضطر البعض منهن/م إلى اللجوء للعمل الجنسي الذي يعرضهم/ن

17 Altilio, Terry; Otis-Green, Shirley (2011). *Oxford Textbook of Palliative Social Work* . دار نشر جامعة أكسفورد. صفحة ٣٨٠ . ISBN 978-0199838271. مؤرشف من الأصل في December 1, 2016. اطلع عليه بتاريخ ٢١ أبريل 2016. 'Transgender' is an umbrella term for people whose gender identity and/or gender expression differs from the sex they were assigned at birth (Gay and Lesbian Alliance Against Defamation [GLAAD], 2007

للملاحقة الجزائية والسجن.أما بالنسبة للأحكام القضائية التي قضت بالاعتراف بالتغيير القانوني للجندر، فقد استندت إلى مبادئ عدم التمييز . وحق أفراد الترانس بالحصول على كل الحقوق الاقتصادية والاجتماعية. وفي ظلّ غياب التشريعات والتنظيمات التي تحمي أو تحفظ حقوق الأفراد الترانس، فإنّ الاعتراف القانوني بتغيير الجنس المذكور في الهوية قد يساهم في تسهيل بعض الأمور الإدارية والاجتماعية، إلا أنه لا يضمن لهم/ن مثلاً حقهم/ن في الرعاية الصحية المتعلقة بالعبور، أو الحق بحياةٍ أسريةٍ أو زوجية، أو الحق بالزواج الديني في ظل غياب الزواج المدني في لبنان.

٢. وصول الأفراد الترانس إلى حقوقهم/ن الأساسية

من أبرز أوجه التمييز ضد الأفراد الترانس هو حق الوصول إلى الرعاية الصحية، فالقوانين والسياسات والتنظيمات لا تغطي الرعاية الصحية المتعلقة بالعبور الجندري. بالنسبة إلى وزارة الصحة، لا وجود لأي سياسة وزارية تعترف بحالات العبور الجندري، وعليه، لا تغطي الوزارة أي إجراء طبي يتعلق بتجسيد الجندر. وبدورها، لا تغطي شركات التأمين الخاصة تلك الاجراءات باعتبارها من علاجات الاضطرابات النفسية و/أو العلاجات التجميلية.

بالتالي، لا يستفيد الأفراد الترانس غير الموظفين/ات بشكل رسمي من خدمات الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، كما أن تعاونية موظفي الدولة لها قوانينها وأنظمتها، وقد تغطي بعض الإجراءات الطبية إذا ما ارتأت أنها ضرورية. لكن في ظل صعوبة الوصول للتوظيف الرسمي في لبنان، لاسيما للأفراد الترانس المعرّضين للتمييز، يرغم العديد منهم/ن على اللجوء إلى العمل غير الرسمي - وتحديدًا العمل الجنسي للبعض منهم - بهدف تأمين تكاليف خدمات الرعاية الصحية المتعلقة بالعبور الجندري. تجدر الإشارة إلى أن عدداً من الأفراد الترانس المقيمين/ات في لبنان هم/ن من جنسيات أخرى، والبعض منهم/ن في انتظار اللجوء إلى بلدان أخرى من خلال برنامج الأمم المتحدة، ما قد يستغرق شهورًا عديدة وأحياناً سنوات. في هذه الحالة، لا يسمح الوضع القانوني للشخص بالوصول إلى التوظيف الرسمي، ما يفاقم الصعوبات.

يُحرم الأفراد الترانس في لبنان أيضاً من الزواج وتأسيس أسرة، فعلى الرغم من اعتراف لبنان بالزيجات المدنية المعقودة بين رجل وامرأة في الخارج، إلا أن مسألة اعتراف الدولة اللبنانية بزواجٍ بين شخصَين من جنس الولادة ذاته وفقًا للسجلات المدنية اللبنانية لا تزال قيد النقاش، في حال كان أحد الزوجَين لبناني/ة الجنسية، وسبق أن صحّح/ت الجنس في سجلاته/ا الشخصية. فتصحيح جنس الولادة في الأوراق الثبوتية لا يلغي البيانات السابقة، وتبقى هذه المعلومات محفوظة في سجل النفوس الشخصي للفرد، كما تذكر عملية تغيير الجنس في المحفوظات، إلا أن الاطلاع عليها يُتاح فقط لصاحب/ة العلاقة شخصياً دون غيره/ا أو وكيله/ا بموجب وكالة خاصة بهذا الشأن. أما فيما يتعلق بالزواج بحسب القانون اللبناني، فتُعنى الطوائف الدينية بتنظيم الزواج والتبني والإرث في ظلّ غياب قانون الزواج المدني. وعليه، يبقى السؤال قائمًا عن استطاعة الأفراد الترانس ممّن حصلوا/ن على الاعتراف القانوني بتغيير الجنس/الجندر، عقد زواجٍ ديني بشخصٍ من جنس الولادة ذاته، في ظل خضوع هذه الزيجات للشروط التي تفرضها السلطات الدينية.

٣. تجريم الأفراد الترانس من دون وجه حق

التعبير عن الهوية الجندرية في لبنان هو عملٌ غير مجرّم، لكن في الممارسة، يتمّ تجريم بعض الأفراد الترانس بشكل غير مباشر. فالأفراد الترانس الذين لم يخضعوا لجراحة إعادة تحديد الجنس ولم يستحصلوا على اعترافٍ قانوني بالجنس/الجندر خاصتهم/ن، يتعرّضون للملاحقة القانونية والإدانة على أساس المادة ٥٣٤ ع. التي تجرّم «كل مجامعة على خلاف الطبيعة»، والمادة ٥٢١ ع. التي تحظر على الرجال التنكر بملابس النساء ودخول الأماكن

المخصّصة للنساء. وإن كانت الإدانة والتجريم في هذه المادة يستندان إلى وجود مكان خاص بالنساء كناديٍ ليلي أو شاطئ مخصّص لهنّ، فإنّ هذه الأماكن وإن كانت مخصّصة لفئة معينة من الناس (النساء) تبقى أماكن عامة، أو مباحة للجمهور أو معرّضة للأنظار. إن تفسير العنصرَين المادي والمعنوي لهذه الجريمة يبقى رهن وجهة نظر القاضي/ة الناظر/ة في الدعوى ومساهمته/ا في تطبيق أحكام المادة المذكورة. وتجدر الإشارة إلى أن التجريم على أساس هذه المادة لا يقتصر فقط على عاملات وعاملي الجنس، بل يطال كافة الأفراد الترانس.

بالإضافة إلى ذلك، يفضّل كثيرٌ من الأفراد الترانس حمل أوراقٍ ثبوتيةٍ عائدةٍ لأخواتهم/ن أو أقاربهم/ن من الجنس المعبّر عنه، وذلك خوفاً من الحواجز الأمنية، ما يعرّضهم/ن بالتالي للملاحقة القانونية استناداً إلى المادة ٩٦٤ ع. التي تجرّم

«من تقدم الى سلطة عامة بهويّة كاذبة قصد جلب المنفعة لنفسه أو لغيره أو بنية الإضرار بحقوق أحد الناس عوقب بالحبس من شهرين إلى سنتين فضلاً عما قد يتعرض له من العقوبات الجنائية في حال تواطئه مع موظف عام»

لكن الأفراد الترانس الذين يحملون الأوراق الثبوتية العائدة لأقاربهم/ن والمتناسبة مع شكلهم/ن الخارجي لا ينوون الإضرار بأحد الناس ولا جلب المنفعة لهم/ن، بل جلّ هدفهم/ن هو تفادي التساؤلات المتعلقة باختلاف مظهرهم/ن الخارجي عن أوراقهم/ن الثبوتية. وبالرغم من ذلك، وإلى حين إثبات انعدام القصد الخاص المذكور أمام قاضي الحكم المختصّ وإعلان براءتهم، تبقى ملاحقة الأفراد الترانس ممكنة من قبل قضاء الملاحقة.

إن لجوء أفراد الترانس إلى العمل الجنسي بسبب التمييز في التوظيف يعرضهم/ن أيضاً للملاحقة استناداً إلى المادة ٣٢٥ ع. التي تجرّم «من حضّ شخصاً أو أكثر ذكراً كان أو أنثى لم يبلغ الحادية والعشرين من عمره على الفجور والفساد أو سهّلهما له أو مساعدته على إتيانهما (...) ومن تعاطى الدعارة السرية أو سهلها».

يُضاف إلى كل ما ورد أعلاه العديد من التهم الأخرى، كالاعتداء على رجل أمن مثلًا، التي يمكن أن يلاحق بها الأفراد الترانس وإن في غياب أيّ عنصر إثبات في بعض الحالات. لكن في الوقت عينه، تُظهر بعض الشهادات الحية نوعًا من الإنصاف القضائي للأفراد الترانس من خلال إصدار قرارات تقضي بتبرئتهم/ن من الجرائم التي يرى القاضي أنها مجرد ادعاءاتٍ فارغة. على سبيل المثال، وبالنظر إلى المقاربات القانونية المتعلقة بالمادة ٥٣٤ ع. المذكورة أعلاه، يتضح أن بعض القضاة اعتبروا أن العلاقات الجنسية بين أفرادٍ من الجنس البيولوجي ذاته هي أحد أنواع المجامعة على خلاف الطبيعة، أما البعض الآخر فاعتبر أن العلاقات بين الأفراد بمعزلٍ عن الجنس البيولوجي تندرج ضمن إطار ممارسة الحق والحرية الشخصية، وأنه ينبغي الاعتراف بالهوية الجندرية التي يقرّرها الفرد. وتتضح هنا أهمية توعية وتدريب القضاة على التعامل مع حالات الأفراد الترانس ووضعهم/ن. فكلما ازداد منسوب التوعية والإرشاد لدى القضاة، ازداد تفهمهم/ن للأفراد الترانس ووضعهم/ن، ما قد يخفّف من إدانتهم/ن لأسبابٍ غير عادلةٍ أو غير محقّة.

٤. العقبات أمام الوصول إلى العدالة

رغم كل العراقيل التي يواجهها الأفراد الترانس والخروقات القانونية لحقوقهم/ن الأساسية، ورغم أهمية اللجوء الى القضاء لتسوية أوضاعهم/ن، أو حماية أنفسهم/ن أو السعي إلى العدالة والاقتصاص ممّن أساء إليهم/ن أو مارس التمييز بحقهم/ن، إلاّ أن معظمهم/ن يتردد غالبًا في اللجوء إلى المحاكم والتقدم بالدعاوى والشكاوى المناسبة خوفاً من الإساءة والتمييز الذي قد يتعرّضون له من قبل عناصر الشرطة أثناء التحقيقات. ويتضح من

شهادات العديد أنهم/ن يتعرّضون للعنف الجنسي والجسدي والابتزاز بسبب هويّتهم/ن، كما يخشون التعرّض للملاحقة في حال انخراطهم/ن في أعمال جنسية ملاحقة قانوناً. أما الأفراد الترانس غير اللبنانيين، فيخشون السجن أو الملاحقة في حال ذهابهم/ن إلى القضاء للتقدم بشكوى. تجدر الإشارة إلى أنه عند ارتكاب أحد الأفراد الترانس جرمًا أو لدى توقيفه/ا، يُحال إلى المفرزة القضائية أو التحرّي للتحقيق؛ ولُحظ في بعض الأحيان تضمّن محاضر التحقيق معلوماتٍ مغايرةً لأقوال الأفراد الترانس، كما تمّ توثيق حالات تعذيب وإساءة في ظروف وأساليب التحقيق. وتبقى إحدى أبرز العقبات التي تواجه الأفراد الترانس صعوبة استصدار أوراق ثبوتية مطابقة للجندر المعبّر عنه، حيث سُجّلت حالات رفض إصدار إخراج قيد فردي لبعض الأفراد الترانس ممّن لم يتقدّموا بطلب الاعتراف القانوني بتغيير الجنس/الجندر. وأحياناً، يرفض موظّفو الدوائر الرسمية أيّ طلبٍ ذي صلة (مثل إصدار جواز سفر أو هوية) نظرًا إلى عدم تطابق صورة الهوية المقدّمة مع الجنس المحدد عند الولادة

٥. المعاملة في السجون ومراكز الاحتجاز

القوانين التي تنظم السجون ومراكز الإحتجاز ومؤسسات إعادة تأهيل وتربية الأحداث لم تلحظ أي تدبير يراعي أوضاع الأفراد الترانس. وفي غياب هذه التدابير، يُحتجز الأفراد الترانس الذين لم يحصلوا على حكمٍ قضائي يعترف بجندرهم/ن المعبّر عنه، في السجون المخصّصة للجنس المحدد لهم/ن عند الولادة. أما في مراكز الشرطة، فعادةً ما يتخذ القرار في كل حالة على حدة. ويتعرض الأفراد الترانس في غالب الأحوال للتحرش والتعنيف، بدءًا من الاحتجاز والتوقيف، ومروراً بالتحقيق في المراكز الأمنية من قبل بعض العناصر الأمنية أو الأشخاص المحتجزين معهم/ن في مراكز الاحتجاز. وينطبق هذا الواقع على توقيف الأفراد الترانس عمومًا، وكذلك في السجون حيث يتعرّضون للمضايقات والتمييز من قبل المحكومين هناك. وتوثّق شهاداتٌ عدة هذه الانتهاكات سواء في مراكز الاحتجاز أو السجون. من جهة أخرى، تشير بعض الشهادات إلى طرق تعاملٍ أفضل، ما يعكس تطوّرًا في الوعي العام، وقد يكون ثمرة تدريب عناصر مراكز الشرطة على المسائل المتعلقة بالأشخاص الترانس

٦. التوصيات الأساسية لضمان حماية حقوق الأفراد الترانس

إنّ المعاناة التي يختبرها الأفراد الترانس بسبب التمييز المُمارس ضدهم/ن، يجب أن تلقى اهتمام المعنيين من أجل إجراء المُقتضى ووضع حدٍّ للتمييز كّل في حدود اختصاصه: فعلى مجلس النواب إجراء التعديلات القانونية اللازمة، أما وزارة الصحة وصندوق الضمان الإجتماعي فعليهما ضمان حق الأفراد الترانس في الاستفادة من تغطية خدمات الرعاية الصحية المتعلقة بإجراءات العبور وجراحات تصحيح وإعادة تحديد الجنس؛ أما بالنسبة لقوى الأمن الداخلي، فيتعيّن عليها اعتماد سياسةٍ خاصةٍ بعناصر قوى الأمن الداخلي لدى تعاملهم/ن مع الأفراد الترانس وتدريبهم/ن على المسائل المتعلقة بهويّات الترانس، فضلًا عن تفعيل المحاسبة المسلكية ونشر الأحكام المتعلقة بمحاسبة عناصر القوى العامة المُخالفين. كما أن دور القضاة العدليّين أساسي في إصدار الأحكام العادلة للأفراد الترانس، لاسيما القضاة الجزائيّين. لذا، من الضروري تدريب القضاة من قبل معهد القضاة ودعوتهم لحضور ورشات عملٍ تقرّب إليهم/ن وجهات نظر الفئات المهمّشة وما تتعرّض له من تمييز. كذلك يجب نشر التوعية في نقابة المحامين عبر تنظيم محاضراتٍ للمحامين والمحاميات العاملين والمتدرّجين لمساعدتهم في تفسير واقع حال الأفراد الترانس، وإيصال معاناتهم/ن إلى قضاة الملاحقة وقضاة الحكم، وتمكينهم/ن من إثبات نواياهم/ن غير الجرمية في الجرائم المُسندة إليهم والمُشار إليها آنفاً. ما بيّناه أعلاه ينطبق بشكل عام على الأفراد الترانس من التابعية اللبنانية أو أيّ تابعيةٍ أخرى. لكن وضع الأفراد الترانس غير اللبنانيين/ات يزداد سوءًا بفعل وجود عقباتٍ قانونية واجتماعية إضافية تعرّضهم/ن لتمييزٍ أكثر وضررٍ أكبر نتيجة القوانين المتعلقة باللاجئين أو العمال المهاجرين أو المقيمين في لبنان،

والقرارات المجحفة التي تُصدرها بحقهم الضابطة العدلية والأمنية وتكون أحياناً غير خاضعةٍ للرقابة القضائية، كالقرارات التي تتخذها مديرية الأمن العام بالترحيل الفوري دون العودة إلى القضاء أو حتى انتظار حكم الإدانة أو غيره. فغير اللبناني/ة قد يعاقب وتنفذ فيه/ا العقوبة دون محاكمة، بل بقرارٍ يصدر إداريًا. إن العمل على تطوير القوانين المرتبطة بالأجانب عمومًا وإلغاء أشكال التمييز بحقهم/ن قد يخفّف من وطأة الظلم الذي يُمارس عليهم/ن في لبنان، وينسحب ذلك على الأفراد الترانس الأجانب المقيمين/ات هنا.

أخيراً، إلغاء جميع أنواع التمييز بحق الأفراد الترانس وإنصافهم/ن يبدأ بإلغاء التمييز بحق كافة أفراد المجتمع، وإرساء المساواة الفعلية بين الرجال والنساء والأشخاص من مختلف الهويات الجندريّة في لبنان، عبر إقرار نظام مدني غير قائم على الفصل الجندري، والعمل على توحيد أحكام الأحوال الشخصية في قانون مدني قائم على مبادئ العدل والإنصاف والمساواة الفعلية. من جهةٍ أخرى، إن إلغاء جميع أشكال التمييز القائم على أساس الهويات الجندريّة للأفراد يجعل ذِكر الجندر في الهوية أمرًا بلا طائلٍ قانوني أو اجتماعي، ما يفتح الباب لطرح إلغاء ذِكر الجنس في مُندرجات الهوية والأوراق الثبوتية.

كتابة: كريس معراوي، رنا أعرج ، يمنى مخلوف، مايا دغيدي

منهجية البحث والتحرير: مونيكا بصبوص

اللجنة التوجيهية: زكريا ناصر، سارة زين، وسام شعيب

تدقيق لغوي: هاشم هاشم

تصميم الكتيب: ورد زرّاع

إنتاج البصريات: ورد زرّاع

تم إجراء المراجعة المكتبية بدعم من Astraea Lesbian Foundation for Justice

تم إصدار هذا البحث الإلكتروني بدعم من الاتحاد الاوروبي لعامي ٢٠٢٠-٢٠٢١. إن محتواه يعبّر حصراً عن رأي كرّاس ومؤلفي المحتوى، وهو لا يعكس بالضرورة وجهة نظر الاتحاد الأوروبي.

This research was created with the financial support of the European Union in 2020-2021. Its contents are the sole responsibility of Qorras and content authors, and do not necessarily reflect the views of the European Union.

للمعارف النسوية الكويرية
FOR QUEER FEMINIST KNOWLEDGES

TAJASSOD تجسّد

Funded by the European Union
2020-2021
بتمويل من الاتحاد الأوروبي
٢٠٢٠ - ٢٠٢١

طبع في ٢٠٢١

بيروت، لبنان